إدارة الامتحانات والاختبارات
قسم الامتحانات العامة

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ٢٠٢٥ / التكميلي

(وثيقة محمية/محدود)

د س

المبحث: الثقافة المالية | رقم المبحث: 222 | مدة الامتحان: ٣٠ : ١

الفرع: الأدبي | رقم النموذج: (١) | اليوم والتاريخ: الخميس ٢٠٢٦/٠١/٠٨

اسم الطالب: | رقم الجلوس:

اختر رمز الإجابة الصحيحة في كل فقرة ممّا يأتي، ثمّ ظلّل بشكل غامق الدائرة التي تشير إلى رمز الإجابة في نموذج الإجابة (ورقة القارئ الضوئي) فهو النموذج المعتمد (فقط) لاحتساب علامتك، علمًا أنّ عدد الفقرات (٥٠)، وعدد الصفحات (٦).

١- يُصنَّف شراء الوجبات الغذائية اليومية لأفراد العائلة، من **الحاجات**:

أ) العامة ب) الثانوية ج) الكمالية د) الخاصة

٢- من **العناصر** الأساسية للنفقات العامة:

أ) الاقتصار على مَنْح الأفراد الألقاب ب) تقديم مزايا وخدمات عينية

ج) تحقيق النفع العام د) الإشراف من جهات شخصية

٣- من **الأمثلة** على النفقات الاجتماعية للدولة، الإنفاق العام على:

أ) تعبيد الشوارع والطرقات ب) بناء مركز صحي في منطقة معيّنة

ج) حماية الحدود الخارجية للدولة د) تجهيز الجيش وتدريب أفراده

٤- تنقسم النفقات العامة **بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق** إلى نوعين، هما النفقات:

أ) التحويلية والحقيقية ب) الاستثنائية والرأسمالية ج) الدورية والمنتظمة د) الإدارية والاقتصادية

٥- العبارة التي تُشير إلى مفهوم **النفقات المركزية** للدولة، هي:

أ) أموال تفرضها الدولة على الأفراد لتقديم المساعدات والإعانات

ب) مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة لإشباع حاجات أفراد المجتمع كافة

ج) أصول مالية تتولّى الهيئات المحلية مثل البلديات القيام بها

د) نفقات شرفية تُخصَّص للنشاط العادي الطبيعي للدولة

٦- تُسمّى المبالغ النقدية التي تُحصّلها الدولة من الأرباح التي تُدِرُّها أسهم الشركات المملوكة لها، مثل مصفاة البترول، ومصنع الأسمنت، **بالإيراد الناتج من الأملاك**:

أ) العقارية للدولة ب) الصناعية للدولة ج) التجارية للدولة د) المالية للدولة

٧- الضرائب التي تُفرَض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر، هي **الضرائب على**:

أ) المبيعات ب) الإنفاق ج) التداول د) الأجور

يتبع الصفحة الثانية ....

٨- العبارة التي تُشير الى **التضخُّم المالي**، هي:

أ) زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع التي تؤدي إلى زيادة الطلب على نحوٍ يفوق العرض
ب) زيادة المبالغ التي تَحصل عليها الدولة من دول أُخرى لإنشاء مشروعات استثمارية
ج) انخفاض مستمر في المستوى العام للأسعار، وارتفاع في قيمة النقود
د) ارتفاع القوّة الشرائية للعُملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

٩- طبيعة الأرقام التي تتضمَّنها **الميزانية العمومية**، أنّها أرقام:

أ) مُتوقَّعة ب) تقديرية ج) افتراضية د) فِعْلية

١٠- أقلّ **مدة زمنية** يوضَع لها (يُغطيها) الإطار المالي متوسط المدى، هي:

أ) ثلاث سنوات مالية ب) سنة مالية واحدة ج) تسعة أشهر مالية د) خمسة أشهر مالية

١١- كلّ ما يأتي يُعدّ من **مهام دائرة الموازنة العامة** مناقشته مع المُتخصّصين من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية، فيما يخصّ الموازنة، **ما عدا**:

أ) مدى ملاءمة مُؤشِّرات قياس الأداء للأهداف
ب) تطبيق الأنظمة الأساسية التي تُنظِّم علاقة الأفراد
ج) مدى ملاءمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية
د) ترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد المالية المتوافرة

١٢- إحدى **مراحل إعداد الموازنة العامّة للدولة**، يتمّ فيها "إحالة مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة إلى اللجنة المالية والاقتصادية التي أنشأها المجلس؛ بُغْيَةَ دراسة القانون، ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ثمّ رَفْع التوصيات اللّازمة لهذا المجلس"، هي مرحلة:

أ) التنفيذ ب) التحضير والإعداد ج) الاعتماد والإقرار د) مراقبة التنفيذ والتقييم

١٣- **الجهة** التي تُصدر أمرًا ماليًّا عامًّا تُعِدُّه دائرة الموازنة العامة يتمّ بموجبه الإنفاق من بند النفقات الجارية من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بحسب المخصّصات الجارية المرصودة في قانون الموازنة العامة، **في مرحلة التنفيذ** لإعداد الموازنة العامّة للدولة، هي:

أ) مجلس الأمة ب) ديوان المحاسبة ج) مجلس الأعيان د) وزير المالية

١٤- يُقصَد **بالناتج المحلي الإجمالي**:

أ) تصميم هيكل تنظيمي موحّد، يُناسب جميع مؤسسات الدولة على اختلاف أحجامها
ب) مجموع قيم جميع السلع والخدمات المُعدَّة للاستخدام النهائي التي تُنتَج داخل الدولة
ج) مُلخَّص إجمالي للأرباح والأصول والالتزامات وحقوق الملكية وتفاصيلها للشركات
د) جملة الإحصاءات والتقارير التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة

١٥- **القانون** الذي يصدر في أثناء السنة المالية إذا اقتضت المصلحة العامة صَرْف نفقات إضافية ليس لها مُخصَّصات في قانون الموازنة العامة للدولة، أو موازنات الوحدات الحكومية في تلك السنة المالية، يُسمّى:

أ) مؤشرات النمو الاقتصادي ب) الغرامات الإدارية ج) ملحق الموازنة العامة د) خطاب الموازنة العامة

يتبع الصفحة الثالثة ....

١٦- تُسهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في المملكة الأردنية الهاشمية **في التقليل من:**

أ) عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع الأردني بما يُوائِم خطة تحفيز النمو الاقتصادي
ب) المساواة بين الجنسين بما يُسهِم إيجابًا في النهوض بالإمكانات الاقتصادية للنساء في المجتمع
ج) إيصال مختلف السلع الى مناطق المملكة جميعها، بما في ذلك المناطق النائية
د) فُرَص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للّاجئين وضيوف الوطن

١٧- دائرة في البنك المركزي الأردني تتولّى مهمة تحليل الشكاوى المقدمة من المُستهلِكين الماليين؛ وذلك لاتخاذ الإجراءات اللّازمة، هي دائرة:

أ) الإصدار النقدي ب) الموارد البشرية ج) عمليات السوق المفتوحة د) حماية المُستهلك المالي

١٨- تُشير عبارة "يُحظَر على مُزوِّد الخدمة استبعاد (أو تقييد) وصول الأشخاص إلى أيٍّ من الخدمات المالية والمصرفية لأيِّ سبب، من دون وجود مُسوِّغ قانوني لذلك" إلى مبدأ من المبادئ العامة لحماية المُستهلِك المالي، هو:

أ) التعامل مع المُستهلِكين الماليين بعدالة وشفافية ب) التصميم والتقديم الملائم للخدمات
ج) الحفاظ على سِرِّيّة المُستهلِك المالي وخصوصيته د) التسعير المسؤول

١٩- "ذهب العميل ناصر إلى البنك للاستفسار عن بطاقة ائتمانية، زوّد موظف البنك العميل ناصر بجميع المعلومات المُتعلِّقة بالبطاقة الائتمانية على نحوٍ واضح، ودقيق، وغير مُضلِّل" بناءً على دراستك أهمّ حقوق المُستهلك المالي التي يكفلها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها، الحق الذي التزم به موظف البنك تجاه العميل ناصر، في الموقف السابق، هو:

أ) الوكالة الرسمية ب) الحصول على نسخة من الوثائق
ج) الإفصاح والشفافية د) الحماية من عمليات الاحتيال

٢٠- كلّ ما يأتي من أهمّ واجبات المُستهلِك المالي عند التعامل مع البنك أو المؤسسات المالية، **ما عدا:**

أ) القراءة الدقيقة لجميع المعلومات التي يُقدِّمها البنك ب) توفير بيئة مناسبة للمنافسة
ج) استخدام الخدمة (أو المُنتَج) بموجب الأحكام والشروط د) الصدق عند تقديم المعلومات

٢١- كلّ ما يأتي يُعدّ من القطاعات الرئيسة المُستهدَفة في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية (التعليم المالي) للبنك المركزي الأردني، **ما عدا:**

أ) مؤسسات التعليم العالي ب) المدارس ج) مكان العمل د) دُور الحضانة

٢٢- يُشترَط في الشكوى التي يُقدِّمها العميل للبنك المركزي الأردني **أنْ تكون الشكوى:**

أ) متعلِّقة بقضايا عُمّالية أو نقابية
ب) غير مستوفية للبيانات المطلوبة، والوثائق الداعمة لها
ج) على المؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني
د) منظورة أمام القضاء، أو صدر في موضوعها حُكْم قضائي

٢٣- من أهمّ طرائق البنك المركزي الأردني في تحقيق **الاستقرار المالي:**

أ) مراقبة عَمَل البنك المركزي الأردني ومدى التزامه بتعليمات شركات خدمات الدفع
ب) رَفْع سعر الفائدة أو تخفيضها تبعًا للتطوّرات في الأسواق العالمية والإقليمية
ج) إرساء سياسة لتنظيم الحد الأعلى للتوظيف في القطاعات الخاصة الدولية
د) إدارة التنفيذ المباشر لمشاريع البنية التحتية الوطنية كافة ومتابعتها

يتبع الصفحة الرابعة ....

٢٤- **يساعد التقرير الائتماني** الصادر عن شركة المعلومات الائتمانية، **المؤسسات المالية مانحة التمويل** على التحقُّق من:

أ) انخفاض ثَمَن الصادرات في الدول المجاورة
ب) توفير متطلَّبات السلامة المهنية في مواقع العمل
ج) الوسائل التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الإنتاجي
د) الملاءة المالية للمُقترِض أو المشتري، وقدرته على السداد في المواعيد المُحدَّدة

٢٥- العلامة الأمنية في أوراق النَّقْد الأردني، إذ يَظهر أعلى يسار الورقة تصميم يكتمل شكله عند النظر إليها بمواجهة مصدر ضوئي، هي:

أ) علامة التطابق ب) العلامة المائية ج) الطبقة المعدنية الفضية د) الطباعة البارزة (الخشنة)

٢٦- كلّ ما يأتي من الأسباب التي تدفع المُستثمِر إلى الاستثمار في مجال مُعيَّن، **ما عدا**:

أ) الاستفادة من المدّخرات وتنميتها ب) تأمين الحياة مستقبلًا ج) زيادة الدخل د) ارتفاع تكاليف التشغيل

٢٧- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "نوع من أنواع البيوع، يُقصَد بها بيع البضاعة بالسعر نفسه الذي اشتراها به البائع، مضافًا إليه ربح معلوم مُحدَّد سلفًا (الثمن)، يُدفَع للبنك في صورة أقساط مُتَّفَق عليها بين البنك والمُستثمِر"، هي:

أ) المقايضة ب) المرابحة ج) المراهنة د) المراجحة

٢٨- "ميسون رائدة أعمال، تفكّر في الاستثمار بمشروع جديد خارج بلدها، أجرت دراسة شاملة حول البيئة المحيطة بالمشروعات الإنتاجية في الدولة المرشحة للاستثمار، أظهرت الدراسة أنّ الجهاز القضائي بطيء جدًا وغير عادل (غير نزيه)؛ بسبب هذا التقييم السلبي تراجعت ميسون عن الاستثمار في تلك الدولة" العامل المُؤثِّر في المناخ الاستثماري في هذا الموقف، هو:

أ) البيئة التشريعية والقانونية ب) الموقع الجغرافي
ج) النظام المصرفي وتشريعاته د) النظام الضريبي

٢٩- "يبحث المُستثمِر خليل عن الفُرَص الاستثمارية المُتعدِّدة، لتحديد الأنسب لاستثمار مدّخراته فيها، بدلًا من توظيفها في أول فرصة استثمارية تتاح له، سارع إلى استشارة المُتخصِّصين من ذوي الخبرة في مجال الاستثمار الذي قرَّر الخوض فيه" المبدأ الذي راعاه المُستثمِر خليل عند اتخاذ قراره الاستثماري، **هو مبدأ**:

أ) التكامل ب) الاختيار ج) العشوائية د) الثبات

٣٠- العبارة الصحيحة في ما يخصّ **العوامل المؤثِّرة في اتخاذ القرار الاستثماري**، هي:

أ) القرار الاستثماري لا يتأثّر بمصادر التمويل
ب) عامل الوقت ليس له أهمية عند اتخاذ القرار الاستثماري
ج) كلما زادت درجة المخاطرة في مجال الاستثمار زاد الإقبال على الاستثمار فيه
د) وجود منافسين عدّة، وإقبال الأفراد على شراء مُنتجات المنافسين بصورة كبيرة، يُؤثِّر في القرار الاستثماري

٣١- من الأمثلة على **المُحدِّدات الإدارية** للاستثمار:

أ) تَعدُّد الاتجاهات السياسية ب) العادات والتقاليد ج) الروتين وتَعدُّد الإجراءات د) نَقْص أحد عناصر الإنتاج

٣٢- تُعدّ **المعادن النفيسة**، من أدوات الاستثمار التي تُصنَّف ضمن **الأصول**:

أ) الحقيقية ب) الاستهلاكية ج) المعنوية د) غير الملموسة

يتبع الصفحة الخامسة ....

٣٣- نوع الأسهم التي تَمنح مالكيها حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للشركة، وحق الحصول على أرباح في نهاية كل سنة مالية عند تحقيق الشركة الأرباح، وتوزيعها على حملة الأسهم، **هي الأسهم:**

أ) المادية ب) الممتازة ج) العادية د) المحسوسة

٣٤- كلّ ما يأتي من المعايير المُستخدمة في تصنيف مجالات الاستثمار، **ما عدا:**

أ) المعيار الجغرافي ب) معيار الحالة الشخصية ج) معيار المُلْكيّة د) المعيار النوعي لأداة الاستثمار

٣٥- قطاع الاستثمار في الأردن الذي يُعَدّ المنتجعات الطبية والعلاجية مثالًا على الفُرَص الاستثمارية التي يُوفّرها، هو قطاع:

أ) الصناعة ب) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ج) الطاقة والطاقة المُتجدّدة د) الصحة والرعاية الصحية

٣٦- نوع المستثمِر الذي يَنظُر بحذر شديد إلى عنصري العائد والمخاطر من الاستثمار، فحساسيته تجاه هذه المخاطر مرتفعة، وتقبُّله لدرجة مرتفعة منها رهْن بتوقُّعاته في الحصول على عائد أعلى، هو المستثمر:

أ) المُتحفِّظ ب) المُجازِف ج) المُخاطِر د) المُحايِد

٣٧- يُمكِن الحدُّ من أثر المخاطر الاستثمارية النظامية، عن طريق:

أ) الانتشار الجغرافي ب) تغيُّر أذواق المُستهلكين

ج) التنبُّؤ بها، وأخذ الحيطة والحذر منها د) التنويع في مجالات العمل

٣٨- يُعدُّ إعفاء مستلزمات الإنتاج والموجودات الثابتة ذات الاستخدام المُزدوَج من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات، من:

أ) أهداف تنظيم البعثات التجارية ب) المزايا والحوافز التي تضمَّنها قانون الاستثمار

ج) دُور المعارض ومراكز المؤتمرات د) خدمات شؤون التوظيف والموافقات التنظيمية

٣٩- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "خدمة المكان الواحد الذي يضمّ مُمثّلين عن مختلف الجهات الحكومية؛ لتوفير خدمات التسجيل والترخيص للمشروعات الاستثمارية المحلية والأجنبية في الأنشطة الاقتصادية جميعها"، هو:

أ) وسائط الاستثمار ب) أداة الاستثمار ج) المصادر الاستثمارية د) النافذة الاستثمارية

٤٠- كلّ ما يأتي يشمل إشراف هيئة الاستثمار الأردنية على المناطق التنموية والمناطق الحُرّة، بالتعاون مع بعض شركات التطوير التي تُعْنى بتطوير المناطق التنموية والمناطق الحُرّة، **ما عدا:**

أ) تسجيل براءات الاختراع النهائية للمشاريع والأفراد وإصدارها ب) إيجاد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ج) إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية د) إعداد المُخطَّطات الشمولية

٤١- المنطقة التنموية في الأردن التي تُعْنى بالسياحة، هي منطقة:

أ) إربد التنموية ب) المحمدية التنموية ج) عجلون التنموية د) الملك الحسين بن طلال التنموية

٤٢- من أهداف الضمان الاجتماعي "الإسهام في تقليص جيوب الفقر في المجتمع" ويتمّ ذلك بتوفير:

أ) الحدّ الأدنى من الدخل للمُؤمَّن عليه ولأفراد أُسرته

ب) دخل لفئة معيّنة من المجتمع، من ذوي الثروات العالية

ج) دخل متقطع وغير منتظم خلال فترات التوقف الدائم عن العمل

د) أحدث المعايير لتقييم ثروات الأفراد وتمكينهم من تنمية استثماراتهم

يتبع الصفحة السادسة ....

٤٣- تقتطع شركة سوزان اقتطاعات شهرية من رواتب عُمّالها المشمولين بالضمان الاجتماعي؛ لتأمينهم من المخاطر الاجتماعية، هذا الموقف يُشير إلى مرتكز من مرتكزات قانون الضمان الاجتماعي، هو:

أ) الشمولية ب) الإلزامية ج) طردية العلاقة د) إجبارية الادّخار

٤٤- يُطلَق في قانون الضمان الاجتماعي الأردني على كل شخص طبيعي، أو جهة تُمثِّل شخصية اعتبارية، وتَستخدم عاملًا أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون، بِـ:

أ) عامل المياومة ب) صاحب العمل ج) المُؤمَّن عليه (العامل) د) موظف بالساعة

٤٥- كلّ ما يأتي من التزامات مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن، تجاه إصابات العمل، **ما عدا**:

أ) العناية والرعاية الطبية ب) الرواتب والتعويضات

ج) تقديم الإسعافات الأولية للمصاب د) البدلات اليومية

٤٦- أحد تأمينات قانون الضمان الاجتماعي الأردني الذي يَشْترط بلوغ المُؤمَّن عليه السنَّ القانونية، وألّا تقل مدّة الاشتراك للمُؤمَّن عليه عن (١٨٠) اشتراكًا، منها(٨٤) اشتراكًا فعليًّا، لاستحقاقه راتب التقاعد، هو:

أ) التأمين الصحي ب) تأمين الأمومة ج) تأمين الحوادث د) تأمين الشيخوخة

٤٧- "خالد موظف مشمول بالضمان الاجتماعي في الأردن، تقدّم بطلب تخصيص راتب اعتلال العَجْز الطبيعي الدائم الكلي والجزئي في مدّة لا تتجاوز (٦) أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة" في الموقف السابق، ثبوت حالة العَجْز للموظف خالد بقرار من:

أ) مستشفى حكومي ب) المرجع الطبي ج) المراكز الصحية الخاصة د) المنشأة التي يعمل بها

٤٨- يُوزَّع راتب تقاعد الوفاة الطبيعية على ورثة المُؤمَّن عليه المستحقين (الأرملة، الأرمل، الأبناء، الإخوة، الوالدان، الجنين حين ولادته حيًّا) بحسب شروط الاستحقاق في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:

أ) بعد مرور سبعة أشهر من تاريخ وفاة المُؤمَّن عليه ب) من بداية السنة التي تُوفِّي فيها المُؤمَّن عليه

ج) عند انتهاء السنة الأولى من تاريخ وفاة المُؤمَّن عليه د) بدءًا من الشهر الذي تُوفِّي فيه المُؤمَّن عليه

٤٩- خلدون موظف في مؤسسة خاصة، يبلغ من العمر (٤٨) عامًا، مُشترِك في تأمين بدل التعطّل عن العمل، أنهت المؤسسة التي يعمل فيها خدماته بالإقالة (الفصل)، فإذا كان عدد اشتراكاته في الضمان الاجتماعي (١٩٥) اشتراكًا، منها (٣٧) اشتراكًا فعليًّا، فإنّ المدّة التي سَيَصْرِف له فيها الضمان الاجتماعي الأردني بَدَل التعطُّل عن العمل، هي:

أ) ثلاثة أشهر ب) أربعة أشهر ج) ستة أشهر د) لا يستحق بَدَل التعطّل عن العمل

٥٠- النسبة التي يدفعها المُؤمَّن عليه من الأجر الذي اشترك على أساسه، للاشتراكات الشهرية المُقرَّرة للانتساب الاختياري لقاء تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، في الضمان الاجتماعي الأردني، هي:

أ) ١٧,٥% ب) ٢٠% ج) ٢٢% د) ٢٦,٥%

﴿انتهت الأسئلة﴾

منهاجي
متعة التعليم الهادف